



الأثر الإنساني للسياسات المتعلقة بالمستوطنات الإسرائيلية

كانون ثان/يناير 2012

حقائق سريعة

- 100 أنشأت إسرائيل منذ عام 1967 ما يقرب من 150 مستوطنة (سكنية وغير سكنية) في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، إلى جانب 100 بؤرة استيطانية أقامها المستوطنون بدون تصاريح رسمية.
- يقدّر مجمل عدد المستوطنين حوالي 500,000 نسمة، بمعدل نمو سكاني بلغ خلال العقد الماضي 5.3 بالمائة تقريباً (باستثناء القدس الشرقية)، مقارنة بمعدل نمو سكاني بلغ 1.8 بالمائة لمجمل السكان الإسرائيليين (الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي).
- بالرغم من أنّ مناطق المستوطنات المُسيّجة أو التي تجوبها الدوريات العسكرية تبلغ ثلاثة بالمائة من مساحة الضفة الغربية، إلاّ أنّه يُحظر على الفلسطينيين استخدام 43 بالمائة من أراضي الضفة الغربية نظراً لتخصيصها لمجالس المستوطنات المحلية والقطرية.
- فعلياً، خُصّصت جميع الأراضي التي تعتبرها إسرائيل "أراضي دولة" (27 بالمائة من أراضي الضفة الغربية) للمستوطنات بدل تخصيصها لمنفعة السكان المحليين (منظمة بيتسيلم).
- إنّ ما يقرب من ثلث الأراضي الواقعة على حدود المستوطنات الخارجية يملكها الفلسطينيون ملكية خاصة، وفق سجلات تسجيل الأراضي الرسمية الإسرائيلية (حركة السلام الآن).
- إنّ ما يزيد عن 60 بالمائة من المباني الفلسطينية التي هُدمت خلال عام 2011 بحجة عدم حصولها على تراخيص للبناء كانت تقع في مناطق مخصصة للمستوطنات.
- خلال عام 2011 قتل خمسة فلسطينيين (من بينهم طفلان)، وأصيب ما يزيد عن 1,000 فلسطيني (خمسهم أطفال تقريباً) على يد المستوطنين الإسرائيليين أو قوات الأمن في حوادث متصلة بالمستوطنات بصورة مباشرة أو غير مباشرة بما في ذلك المظاهرات.
- الشكاوى المتصلة بعنف المستوطنين التي قدمها الفلسطينيون إلى الشرطة الإسرائيلية خلال السنوات الست الأخيرة (2005-2010)، أُغلق ما يزيد عن 90 بالمائة منها بدون تقديم أيّ لائحة اتهام (منظمة يش دين).
- يوجد ما يزيد عن 500 حاجز داخلي، ومتاريس طرق وغيرها من معيقات الحركة المادية تعيق تنقل الفلسطينيين داخل الضفة الغربية، بما في ذلك وصول الأطفال إلى المدارس. وقد نصبت هذه المعيقات أساساً لحماية المستوطنين وتسهيل تنقلهم بما في ذلك تنقلهم من إسرائيل وإليها.
- إنّ موقع المستوطنات كان السبب الرئيسي وراء انحراف مسار الجدار عن الخط الأخضر. وعند اكتمال الجدار سيعيش ما يقرب من 80 بالمائة من المستوطنين في مستوطنات تقع في الجانب الغربي ("الإسرائيلي") من الجدار.

يتعرضون بانتظام للإصابة أو الاعتقال على يد القوات الإسرائيلية.

4. ينطبق القانون المدني الإسرائيلي فعلياً على جميع المستوطنين والمستوطنات الموجودة في أنحاء الضفة الغربية المحتلة، وفي المقابل يُطبق القانون العسكري على الفلسطينيين، باستثناء القدس الشرقية التي تمّ ضمها رسمياً لإسرائيل. ونتيجة لذلك يُطبق حالياً نظامان قانونيان منفصلان ومجموعتان مختلفتان من الحقوق على يد سلطة واحدة في منطقة واحدة بحسب الأصول القومية للأشخاص، مع التمييز ضد الفلسطينيين.

5. إنّ الاستمرار في بناء المستوطنات وتوسيعها واستيلائها على الأراضي الفلسطينية هو جزء لا يتجزأ من عملية تفتت الضفة الغربية المتواصلة، بما في ذلك عزل القدس الشرقية. إن عملية التفتت هذه تقوّض حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وهو حق يجب أن يطبق جنباً إلى جنب مع إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة تحظى بتواصل جغرافي إلى جانب إسرائيل.

1. تعتبر المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. إذ أنّها تخالف المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على القوة المحتلة نقل سكانها إلى الأراضي التي تحتلها. وقد أكد على عدم قانونية المستوطنات كل من محكمة العدل الدولية، والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

2. أدت مصادرة الأراضي من أجل بناء المستوطنات وتوسيعها المستقبلي إلى انكماش الحيز المتاح للفلسطينيين من أجل كسب رزقهم وتطوير مساكن ملائمة وبنى تحتية وخدمات أساسية. كما وأدت خطط توسيع المستوطنات إلى موجات هدم واسعة لمنازل الفلسطينيين وتهجير الأشخاص بالقوة.

3. إنّ الإخفاق في احترام القانون الدولي، إلى جانب الإخفاق في فرض القانون فيما يتعلق بعنف المستوطنين واستيلائهم على الأراضي أدى إلى حالة من الإفلات من العقوبة تشجع على مزيد من العنف وأدت إلى تفويض الأمن الجسدي والظروف المعيشية للفلسطينيين. كما أنّ أولئك الذي يتظاهرون احتجاجاً على توسيع المستوطنات أو القيود المفروضة عليهم لمصلحة المستوطنات (بما في ذلك الجدار)





LAND ALLOCATED TO ISRAELI SETTLEMENTS

January 2012

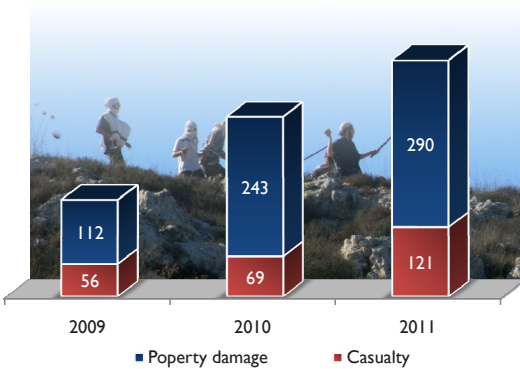
Israeli Settlements

- Fenced or Patrolled Areas and Cultivated Land
- Municipal Boundary
- Regional Council

Barrier

- Constructed / Under Construction
- Planned

SETTLER ATTACKS RESULTING IN PALESTINIAN CASUALTIES OR PROPERTY DAMAGE



United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs

Cartography: OCHA-oPI - January 2012. Base data: OCHA, PA MoF. Settlement data: Peace Now, OCHA update 08. For comments contact ochaopt@un.org or Tel. +972 (02) 582-9962 <http://www.ochaopt.org>

